الإمداد المائي في القطاع المنزلي وأثره على النساء في منطقة المِعراض في محافظة جرش

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، تشرين الأول 2022

تأتي ورقة السياسات هذه ضمن البرنامج التدريبي: "نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية"، المُنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبالشراكة مع الشريك السويدي للتنمية. يهدف البرنامج إلى إكساب 20 متدرباً ومتدربةً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يُرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: أنوار نظامي، سعد النواصرة، شيما أبو لباد، نجاة عقدة
التدقيق: حياة الشوبكي، صفاء المومني
التنسيق والتصميم: Chuang, Chun-Chiao

صورة الغلاف: istock.com

طُبع في عمان، الأردن
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن ©2022

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي 4

2 منهجية الورقة 5

3 مقدمة 5

4 المصطلحات الرئيسية 7

5 الإطار القانوني 7

6 واقع المياه في محافظة جرش 8

6.1 شجرة المشكلات 10

6.2 مناقشة التحديات 11

6.2.1 نقص مصادر المياه الداخلية في محافظة جرش 11

6.2.2 إرتفاع الطلب على المياه بسبب زيادة استهلاكها 11

6.2.3 تدني جودة المياه 11

6.3 الآثار الناتجة عن التحديات 11

6.3.1 الآثار الاقتصادية 11

6.3.2 الآثار الاجتماعية 12

6.3.3 الآثار الصحية 12

7 الخيارات والبدائل 13

1 الملخص التنفيذي

يُعد القطاع المائي من أهم القطاعات في حياة الإنسان، فهو ضروري للعملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وإنتاج الطاقة والغذاء. في ظل تصاعد تداعيات الأزمة المائية في كثير من دول العالم وفي ضوء افتقار ما يُقارب 2.2 مليار شخص من الوصول إلى خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان، بدأت المُطالبات في تحسين الواقع المائي من منظور حُقوقي واعتبارها مسألة حُقوقية، على اعتبار أن زيادة تعداد سكان العالم يزيد الحاجة إلى خلق توازن بين جميع المتطلبات التجارية من موارد المياه، بما يتيح الحصول على الكِفاية المائية مع ضرورة لفت الانتباه إلى النساء والفتيات في ذلك.[1]

يُواجه الأردن تحدياتٍ مائية كبيرة؛ نتيجة للأوضاع الإقليمية المحيطة والتي ترتب عليها زيادة في عدد السكان ومواجة تحدياتٍ عدة في الحصول على الحصص المائية المشتركة مع دول الجوار، بالإضافة إلى التغيرات المناخية وما يرافقها من تذبذب في الموسم المطري وزيادة معدل التبخر وقلة المصادر المائية المتجددة، جميع هذه العوامل ساعدت في اتساع الفجوة ما بين الطلب وما بين الكمية المتاحة من المياه.[2]

وفقاً لبيانات حكومية صادرة عن وزارة المياه والري، تبلغ حاجة الأردن من المياه حوالي 3 ملايين متر مكعّب يومياً وهي تشمل كافة الإستخدامات (المنزلية، والزراعية، والصناعية، والسياحية، وغيرها)، 90 متراً مكعّباً فقط حصة الفرد من المياه في الأردن، في مُقابل بلوغ مستوى خط الفقر المائي دولياً حوالي 500 متر مكعّب للفرد سنوياً، وهو تقريباً خمسة أضعاف المستوى الراهن في المملكة، وبذلك يُعد الأفراد في الأردن من أشد الفقراء في العالم حُصولاً على المياه.[3]

هدفت الورقة إلى التعرف على واقع الإمداد المائي المنزلي في مُحافظة جرش وتحديداً منطقة المِعراض (ساكب والهُوّاية والحسينيات)، وكيفية تأثر النساء بذلك. وتوصلت الورقة إلى أن نُدرة المصادر المائية في منطقة المِعراض، أدى ذلك إلى انخفاض نصيب المنازل من المردود المائي، لينعكس ذلك على النساء اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ونفسياً.

توصلت الورقة إلى مجموعة من التوصيات المقترحة، لمحاولة الوصول إلى حلولٍ للتحديات التي تترتب على وضع الإمداد المائي ومحاولات النساء في مُواجهتها:

- **أولاً:** إدماج النوع الاجتماعي في قضايا المياه بالتعاون بين وزارة المياه والري واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والجهات المانحة والإستشاريين والجهات ذات العلاقة.
- **ثانياً:** رفع الوعي في دور النساء في إدارة وتوفير وحفظ المياه بالتعاون بين وزارة المياه والري واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والجهات ذات العلاقة.
- **ثالثاً:** تطبيق التكنولوجيا في مجال المياه بالتعاون بين وزارة المياه والري ووزارة الإقتصاد الرقمي والريادة والجهات ذات العلاقة.

[1] قضايا عالمية-المياه، الأمم المتحدة. https://www.un.org/ar/global-issues/water
[2] مُلخص الخطة الاستراتيجية 2015-2019، سلطة المياه، وزار المياه والرّي.
[3] العياصرة، زياد عبد الله. 2022، الأمن المائي في الأردن وآفاقه المُستقبلية.
https://strategiecs.com/ar/analyses/الأمن-المائي-في-الأردن-وآفاقه-المستقبلية/

- **رابعاً:** التوجه نحو مشاريع الحصاد المائي[4] على أسطح المنازل بالتعاون بين وزارة المياه والري، والجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

2 منهجية الورقة

لتحقيق هدف الورقة، طُبقت المنهجية التالية:

أولاً: مراجعة الدراسات والمقالات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الدستورية والأنظمة ذات الصلة بالموضوع البحثي.

ثانياً: إجراء مقابلات معمقة مع أصحاب العلاقة وخبراء من القطاع المائي، تالية أسمائهم مع حفظ الألقاب:

- حمود الطيطي – مدير سلطة مياه جرش.
- مجد النبر – رئيس قسم أهداف التنمية المستدامة، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية.
- ميسون الزعبي – الأمين العام، وزارة المياه وخبير دولي في المياه والدبلوماسية المائية.
- نيفين الكفوف – مديرة وحدة دراسات المرأة، وزارة المياه.

ثالثاً: عقد جلسة نقاش مركزة مع 12 سيدة من سكان منطقة المعراض والتي تضم: ساكب والحسينيات والهواية.

يجب التأكيد على أنّ المعلومات الواردة في ورقة السياسات هذه لا تعبر بالضرورة عن آرائِهم، وهم غير مسؤولين عن محتوياتها، وإنما تمثل مواقف واستنتاجات فريق الورقة في تحليل ما قدموه لنا من خبرات ومعلومات تخص الإمداد المائي وأثره على النساء في منطقة المِعراض في مُحافظة جرش، وتحليل مخرجات نتائِج الجلسة النقاشية المُركزة، إضافةً إلى البحث المكتبي الذي أعدّه الفريق.

3 مقدمة

يواجه القطاع المائي في الأردن تحدٍ كبير في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، ويُعزى ذلك لعدة أسباب: المناخية والبيئية والجغرافية والجيوسياسية المحيطة به،[5] حيث يُصنف الأردن كثاني أفقر دولة في مصادر المياه وثاني دول العالم جفافاً، وأثّر ذلك بشكلٍ واضح على انخفاض حِصة الفرد من موارد المياه المتجددة[6]، وبحسب التصنيف الدولي في تقرير التنمية والمياه الثامن تقع الأردن ضمن نطاق النُدرة المائية.[7]

[4] للمزيد عن الحصاد المائي، عبر الرابط التالي:
https://alrai.com/article/10718237/محليات/الحصاد-المائي-استراتيجية-لتوفير-مياه-ري-مستدامة

[5] الإستراتيجية الوطنية للمياه 2016-2025، كانون الأول 2015، وزارة المياه والري.

[6] المياه الصرف الصحي والنظافة، يونيسف الأردن.

[7] أهداف التنمية المُستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية.2020، تقرير التنمية والمياه الثامن، الأمم المتحدة.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/water-development-report-8-arabic.pdf

ترتكز الموارد المائية في الأردن على الهطول المطري السنوي، وعلى حصصها المائية المشتركة مع دول الجوار والتي تبلغ 26% من مجموع الموارد في المملكة، وعلى المياه الجوفية والتي تبلغ27%،[8] وتُحكَم بعوامل التبخر ومعدل الطلب ومخزون المياه الجوفية. كما تنقسم مصادر المياه في الأردن إلى مصدرين رئيسين: مياه سطحية ومياه جوفية، بلغت كمية المياه السطحية حوالي 400 مليون متر مكعب سنوياً، في حين بلغت كميات المياه الجوفية المتجددة حوالي 275 مليون متر مكعب سنوياً، وشكلت المياه الجوفية المصدر الرئيسي للتزويد المنزلي.[9]

كما يشكل الفاقد المائي عقبة أمام إدارة الموارد المائية في الأردن، حيث يُقدر بحوالي 50% في عام 2020 ويقسم 50% كفاقد مائي إداري وأقل من 50% فاقد مادي ناتج من تهالُك شبكات المياه، مما ساهم ذلك أيضاً في التأثير على نسبة التزويد المائي، حيث يبلغ عدد الأردنيين الذين تصلهم المياه لمدة 24 ساعة أو أقل خلال الأسبوع 50.3%.[10]

تتولى شركة مياه اليرموك إدارة مهام تشغيل وصيانة وتوزيع الموارد المائية لما يقارب 2 مليون و700 ألف نسمة من سكان محافظات الشمال (إربد، عجلون، المفرق وجرش)، والتي تعتمد بشكلٍ أساسي على المياه الجوفية.[11] في حين تُعتبر حصة الفرد من مياه البلدية هي الأقل على مستوى المملكة، وتحتل محافظة جرش المرتبة الثالثة بنسبة تزويد 69.8 لتر/اليوم مقابل فاقد المياه (NRW Non-revenue water) 45.1%.[12]

لإعلان أهداف التنمية المستدامة في أيلول من عام 2015 دورٌ كبير في إلقاء الضوء على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين لتحقيق التنمية المستدامة وتحديداً الهدف السادس حول: "توفر المياه والصرف الصحي"،[13] ولتحقيق ذلك أكدت الحكومة الأردنية على ضرورة إدماج سياسة النوع الاجتماعي في القطاع المائي. وعليه، تعهدت الحكومة الأردنية بالعديد من الإلتزامات الوطنية والدولية التي تضمن مشاركة واسعة للنساء في إدارة القطاع المائي على مستوى الإطار التنظيمي والمؤسسي لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، من خلال إجراءات توجيهية لقطاع المياه وأصحاب المصلحة تضمن رصد الاحتياجات والآثار لكل من النساء والرجال على حد سواء؛ مما سيساهم في الوصول العادل للموارد المائية وحسن استخدامها وإدارتها. وبدورها ركزت سياسة النوع الاجتماعي على تعزيز الدور القيادي للمرأة في القطاع المائي، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في إعداد الخطط والبرامج المتعلقة بالقطاع، واستحداث نظام للمتابعة والتقييم يراعي الفروقات بين الجنسين بالإضافة إلى تطوير وسائل للإتصال والتوعية والتدريب الداعمة لسياسة النوع الاجتماعي.[14]

---

[8] Jordan water sector facts and figures 2017, Ministry of water and irrigation.

[9] المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، تقرير حالة البلاد 2021، محور القطاعات الأوّلية، المياه.

[10] قطاع المياه في الأردن حقائق وأرقام 2022، وزارة المياه والري.

[11] الموقع الإلكتروني لوزارة المياه والرّي الأردنية، http://www.mwi.gov.jo/Default/Ar

[12] سياسة إعادة توزيع المياه. 2016، وزارة المياه والري، الأردن.
http://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page._سياسة_اعادة_توزيع_المياه/pdf

[13] فداء، حداد. 2015، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، أعمال مؤتمر "المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030"، القاهرة.

[14] سياسة إدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه الأردني، وزارة المياه والري.
http://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page.سياسة_ادماج_النوع_الاجتماعي_في_قطاع_المياه_الأردني/pdf

وبِحُكم أنّ المياه مكونٌ أساسي في الحصول على الغذاء وتلبية الحاجات اليومية الأساسية المتصلة بالأسرة، يعد أي خلل يرافق الحصول على الإمداد اليومي السليم سيشكل عبئاً مباشراً على النساء خاصة الريفيات اللواتي يعتمدنَ على الموارد الطبيعية في دعم أسرهن.

4 المصطلحات الرئيسية

الندرة المائية: "عجز الموارد المائية عن تلبية الطلبات."[15]

نسبة فاقد المياه NRW (Non-revenue water): "هي النسبة بين فاقد المياه وإجمالي التزويد المائي، ويشمل إجمالي التزويد المياه المُصدرة باعتبارها جزءً من المياه المنتجة محلياً."[16]

شركة مياه اليرموك: "هي شركة وطنية محدودة المسؤولية مملوكة بالكامل لسلطة المياه الأردنية بدأت في عام 2011، وتعمل على تشغيل وصيانة أنظمة إنتاج وتوزيع مياه الشرب التي تعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية، إلى جانب مجموعة من الينابيع والمصادر المائية المختلفة، إضافة إلى جمع وتنقية مياه الصرف الصحي في محافظات الشمال الاردني الأربعة (اربد، جرش عجلون والمفرق)."[17]

السياسات المبنية على النوع الاجتماعي: "هي السياسات التي لا تعترف بأي تمييز بين الجنسين، وهي تفترض عدة افتراضات رئيسية منها: الرجال والنساء يتمتعون بفرص متساوية في الحصول على الموارد (بما في ذلك الوقت) ، وصنع القرار والسيطرة عليها."[18]

النوع الاجتماعي: "مجموعة من الأدوار والعلاقات التي تم بناؤها اجتماعياً، بالإضافة إلى السمات الشخصية، والمواقف، والسلوكيات، والقيم، وآليات اتخاذ القرار التي يَنسبها المجتمع إلى كلٍّ من الجنسين على أساس تفاضلي. ويعتبر هذا المفهوم الهوية المكتسبة هي التي يتم تعلمها وتتغير بمرور الوقت، وتتفاوت على نطاق واسع فيما بين وداخل الثقافات."[19]

5 الإطار القانوني

تُعد المياه عنصراً أساسياً للحياة البشرية فهي حقٌ من الحقوق الإنسانية، ومع تفاقم الوضع المائي على المستوى الدولي تم الاتفاق على ضرورة النظر في إمكانيات الحصول على مياه شرب آمنة وتوفير خدمات صرف صحي ضمن إطار يُسند إلى حقوق الإنسان. وبحسب المادة رقم (14) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادق عليها الأردن في

[15] ندرة المياه ومخاطر التعرض والضرر، تقرير التنمية البشرية، 2006. https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/chapter4.pdf
[16] سياسة إعادة توزيع المياه، مرجع سابق.
[17] المياه والرّي الأردنية، الموقع الإلكتروني.
[18] سياسة إدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه الأردني، وزارة المياه والري، مرجع سابق.
[19] المرجع نفسه.

عام 1992 في المادة رقم: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة"، وتكفل للمرأة الريفية بوجهٍ خاص الحق في: (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات."

على الصعيد الوطني، تتحمل سلطة المياه والري مسؤولية توفير المياه العامّة إضافة إلى خدمات المياه العادمة وفقاً للمادة رقم (23) من "قانون سلطة المياه" رقم (18) لعام 1988،[20] مع مراعاة ما ورد في الفقرة "ب" من هذه المادة: "تنتقل إلى السلطة جميع المهام والصلاحيات والالتزامات والحقوق الخاصة بالمياه والصرف الصحي أو المتعلقة بها، والمَنوطة عند نفاذ أحكام هذا القانون بأي جهة حكومية، أو مؤسسة، أو هيئة رسمية عامة، أو بلدية، وللسلطة في سبيل القيام بتلك المهام والصلاحيات والالتزامات القيام بما يلي:

- إنشاء دوائر متخصصة تتولى تنفيذ مهام السلطة والصلاحيات والالتزامات.
- إنشاء دوائر للمياه في أنحاء المملكة يكون لكلٍ منها مجلس مياه تشترك فيه الجهات الرسمية والأهلية التي لها علاقة بشؤون المياه والمجاري، وذلك لتحقيق مشاركة المواطنين والهيئات المحلية في إقرار أولويات مشاريع المياه والصرف الصحي ووضع برامج تنفيذها.
- شراء أو امتلاك أو استئجار العقارات والأراضي والحقوق المتعلقة بها، بما في ذلك حقوق المياه اللازمة لمشاريع السلطة المختلفة، لتأمين الحزم اللازمة لشبكات المياه والصرف الصحي والمنشآت الخاصة أو المتعلقة بجميع المعلومات الخاصة باحتياجات المملكة من المياه لمختلف الأغراض وكذلك المعلومات المتعلقة باستهلاك المياه والاستفادة منها في وضع الخطط الخاصة بتأمين احتياجات المملكة من المياه وترشيد استهلاكها.

وكما أشار القانون ذاته إلى العقوبات بحسب المادة (٣٠/أ) إلى: "مراعاة أي عقوبة أشد وَرد النص عليها في أي قانون آخر يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد عن خمس آلاف دينار كل من يرتكب أيًّا من الافعال التالية:

- اِعتدى على خطوط المياه الناقلة والرئيسية.
- اِعتدى على محطات الصرف الصحي ومحطات ضخ وتنقية وتحلية المياه.
- أحدث تلوث في الآبار والينابيع المستغلة لغايات الشرب وخزانات الشرب وخزانات تجميع المياه ومحطات الضخ والتحلية وخطوط المياه الناقلة والرئيسية المملوكة للسلطة.
- حفر الآبار الجوفية دون ترخيص.

6 واقع المياه في محافظة جرش

تُعاني محافظة جرش من عدة مشاكل تؤثر بشكلٍ مباشر على نسب إتاحة المياه للسكان في المحافظة، ومن هذه المشاكل نُدرة المصادر المائية وتوالي مواسم الجفاف،[21] واهتراء شبكات المياه، وجغرافية المناطق ما بين مرتفعة ومنخفضة وزيادة عدد

[20] قانون سلطة المياه رقم 18 لعام 1988 عبر الرابط التالي:
https://jordan-lawyer.com/2018/12/19/1988-لسنة-18-رقم-وتعديلاته-سلطة-المياه-قانون/

[21] البرنامج التنموي لمحافظة جرش 2017-2019، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

السكان التي رافقت اللجوء السوري، التي شكلت تحدٍ أمام تنظيم توزيع ووصول المياه للمنازل داخل المحافظة،[22] ليُصبح ذلك بدوره أحد التحديات الرئيسية التي يُعاني منها سكان العديد من القرى والأحياء في منطقة جرش، منها منطقة المِعراض وتحديداً في قُرى ساكب والهواية والحسينيات.

وتعاني مُحافظة جرش من مشكلة نقص المياه منذ سنوات، حيث أنّ كمية المياه لا تتناسب مع الزيادة السكانية التي طرأت في السنوات الاخيرة لا سيما في فصل الصيف، وبلغ انتاج المصادر المائية الداخلية في محافظة جرش والذي لا تجاوز 500-600 متر مكعب في الساعة في حين بلغت حاجة المحافظة نحو 1000 متر مكعب في الساعة.[23]

وعلى صعيد قُرى منطقة المِعراض، واجهت بعضها انقطاع الإمداد المائي من خلال الشبكات المائية خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ وذلك بسبب الطبيعة الجغرافية وارتفاع المنطقة،[24] لتؤكد على ذلك إحدى المشاركات: *"إحنا إلنا سنتين اصلاً ما بنعرف عن موعد وصول المي."* وأضافت سيدة أخرى قائلةً: *"بَطّل أصلًا حد يستنى تيجي المي."* ذلك دفع السكان إلى اللجوء إلى شراء تنكات المياه، وتتسم المياه الصالحة للشرب بارتفاع سعرها، حيث أشارت إحدى المشاركات: *"الصالح للشرب 25 دينار وطالع، أما غير صالح للشرب 15-18 دينار."* الأمر الذي أدى إلى توجه بعض سكان تلك المناطق إلى شراء تنكات مياه غير صالحة للشرب. أكدت إحدى المُشاركات ومن خلال طبيعة عمل زوجها على ذلك قائلةً: *"نصف أهل ساكب يشترون المياه غير الصالحة للشرب، وأنا جوزي بيشتغل ع تنك مي غير صالح للشرب صاروا الناس يشتروا منه لأنه أرخص للاستخدام المنزلي وصارت المي تنحط بالخزانات."*

وأضاف أحد المُختصين في المياه في مُحافظة جرش، نُدرة المياه في محافظة جرش تعود إلى أن بعض مصادر المياه المُتوفرة في المحافظة غير صالحة للشرب، قائلاً: *"المصادر المائية الجوفية داخل جرش تتأثر في ديمغرافية وطبقات التربة في المحافظة ففي أغلب الأحيان تكون غير صالحة للإستخدام؛ نتيجة ملوحتها العالية واحتوائها على كبريتات سامة، مما سيزيد من الكُلف المالية المتعلقة بالاستخراج والمعالجة والنقل."* إلى جانب الاعتداءات المتكررة على شبكات المياه، حيث أشار أحد المُختصين في هذا السياق قائلاً: *"يتم ضبط ما يقارب 120-140 اعتداء على الشبكات المياه بكميات لا تقل عن 140 ألف متر مكعب."* ومن جانب آخر عبرت إحدى السيدات حول موضوع الهدر المائي وسوء استخدام الماء: *"بتكون مشكلة بالماسورة وبتلاقي هدر، وبتلاقي المي سايلة بالشوارع، هون بتعرف إنها دارت المي."* لينتج عن ذلك ارتفاع الفاقد المائي في المُحافظة.[25]

[22] فايز عضيبات، اللجوء السوري يضغط على مصادر المياه في جرش، مقال منشور، جريدة الغد، 3 حزيران 2015.
[23] وزير المياه والري منير عويس يؤكد الإلتزام ببرنامج توزيع المياه في جرش، وكالة الأنباء الأردنية، 3 تشرين الأول 2022.
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=70304&lang=ar&name=news
[24] جرش: سكان المناطق المرتفعة في بلدة ساكب لا تصلهم المياه منذ شهرين، جريدة الغد، 18 تموز 2019.
https://alghad.com/جرش-سكان-المناطق-المرتفعة-في-بلدة-ساكب/
[25] شكاوى ضعف التزويد المائي واستمرار الفاقد بجرش، تقرير منشور، جريدة الدستور، 21 آب 2022.
https://www.addustour.com/articles/1298013-شكاوى-ضعف-التزويد-المائي-واستمرار-الفاقد-بجرش

6.1 شجرة المشكلات[26]

[26] "منهجية لتحديد المُشكلة وأسبابها وآثارها، الجذع يمثل المشكلة الرئيسية، والجذور تُمثل أسباب المشكلة الأساسية، والفروع تُمثل الآثار الناتجة عن المُشكلة".
https://sswm.info/ar/taxonomy/term/2647/problem-tree-analysis

6.2 مناقشة التحديات

أظهرت نتائج البحث المكتبي واللقاءات مع المُختصين إلى نُدرة الإمداد المائي إلى منطقة المِعراض، للأسباب التالية:

6.2.1 نقص مصادر المياه الداخلية في محافظة جرش

يرجع جزء كبير من الأسباب التي أدت إلى شح المياه في محافظة جرش إلى نقص مصادر المياه الداخلية، وهي ناجمة عن: 1) التغير المناخي الذي جعل الهطول غير مُستَقرّ والمناخ المتطرف، 2) طبيعة جرش الجغرافية الصعبة حيث لا تصل الماء إلى منطقة جرش نتيجة لارتفاعها، 3) صعوبة التمويل وقدرة الدولة على تحلية مياه البحار.

6.2.2 ارتفاع الطلب على المياه بسبب زيادة استهلاكها

فضلًا عن نقص مصادر المياه الداخلية في محافظة جرش، يرتفع الطلب على المياه تدريجيًا مع زيادة استهلاك المواطنين للمياه؛ لزيادة أعداد السكان المحليين إلى جانب وجود اللاجئين في محافظة جرش.

6.2.3 تدني جودة المياه

أما بالنسبة لجودة المياه، فتمت الإشارة إلى أن بعض المياه الجوفية ليست صالحة للشرب بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها، والبعض الآخر قد تعرض للتلوث بسبب سوء الاستخدام أو كونها قريبةً من بيوت أو مباني سكانية، ناهيك عن اهتراء البنية التحتية وقِدمها، مما يزيد احتمال تسرب الماء إلى الخارج أو تسرب المواد المؤذية إلى الداخل. في نفس السياق ذكرت إحدى المشاركات قائلةً: *"مرة صارت مشكلة وأنا سنة أولى جامعة، واجت المي ملوثة، وصار عندنا حالات تسمم وكان عندي امتحان..."*

6.3 الآثار الناتجة عن التحديات

بناءً على التحديات المذكورة سابقاً، لوحظ تأثير مشكلات المياه سَلبًا على حياة المواطنين، وعلى النساء بشكلٍ خاص؛ لتعدد الاعتبارات المنوطة إليهنّ في القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، إلى جانب تعدد الاحتياجات الشخصية والصحية والبيولوجية لهنّ، هذه الآثار تمثلت بالآتي:

6.3.1 الآثار الاقتصادية

يعاني غالبية أهالي المنطقة ممن لا تصلهم المياه أو يعانون من انقطاع المياه وعدم كفايتها، من حاجتهم المستمرة إلى شراء تنكات مياه خاصة لسد احتياجاتهم بما يعادل تنك مياه واحد على الأقل في الشهر، حيث قد تصل تكلفته إلى أكثر من 20 ديناراً مما يضع الأسر محدودة الدخل في عبء مالي إضافي على حسابهم، خاصة أن المحافظة تعاني من ارتفاع حجم الأسرة المقدر بـ5.1 فرد/ أسرة مقارنة بـ4.8 فرد/أسرة المعدل العام على للمملكة.[27] فضلاً عن تحمل تكلفة إضافية تحت مسمى"إكرامية" لسائقي تنكات المياه ممن تقوم بتوفيرها سلطة مياه جرش؛ لضمان وصولها على الموعد وفي أقرب وقت ولضمان عودة السائق لهم في المرات القادمة عند الحاجة للتزود المائي. ومن جانبٍ آخر، تشكل هذه التحديات عبئاً إضافياً على النساء اللواتي يرأسن أسرهن، حيث ترتفع نسب الفقر بين الأسر المرؤوسة من قِبل النساء، مما يعني بالضرورة سوء

[27] البرنامج التنموي لمحافظة جرش 2019-2017، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

أوضاعهم الاقتصادية نتيجة عدم وصول المياه لهم. أشارت دائرة الاحصاءات العامة إلى ارتفاع نسب النساء اللواتي يرأسنَ أسرهنّ، لتصل إلى 17.5% تبعاً لإحصاءات المرأة الأردنية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة للعام 2020.[28] وقد تكون الأسر التي تعولها النساء عرضة أكبر للفقر من الأسر التي يعولها الرجال، وتعاني من تدني نوعية الحياة.[29]

6.3.2 الآثار الاجتماعية

شكّل غياب الدور الثابت في توزيع المياه لمناطق المعراض، تهديداً كبيراً أمام استقرار الأسر في منازلها وممارسة الحياة الاجتماعية، حيث يتم توزيع المياه بطريقة انتقائية بعيدة عن التنظيم والمسؤولية. فبعض المناطق تصلها المياه كل أسبوعين ومنها ما زاد عن شهر، وأيضًا يرافق ذلك اختلاف في ساعات التزويد المائي وبطاقة الضخ المائي؛[30] مما دفع بعض سكان تلك المناطق إلى ترك منزل العائلة والانتقال إلى المدينة نظراً لوفرة المياه وهروباً من النقاشات الأسرية التي قد تزداد حدتها في بعض الأحيان جرّاء دور المياه، ومن ناحية أخرى عبرت إحدى السيدات عن سوء الوضع قائلة: *"الوضع المادي لا يسمح بشراء تنك مي، فأذهب مع أطفالي لأهلي للقيام بكافة الأنشطة التي تحتاج المياه."* غير ذلك، مشكلات المياه قد تدفع بعض المواطنين إلى القيام بالاعتداءات للحصول عليها بشكل غير قانوني، مما يضع المواطنين في موقف شائك ويُحْدِث جدالاً بينهم.

وعلى صعيد النساء اجتماعياً، فإنهنّ يُواجهن آثاراً سلبية على المستوى الاجتماعي نتيجة عدم وصول المياه لهنّ بشكلٍ دوري، حيث لا تستطيع النساء تخصيص أوقات خاصة لهنّ للمشاركة في أي نشاطات أو دورات اجتماعية لتطوير أنفسهن. كما أنهنَّ يبقين تحت الضغط؛ لأن المياه قد تصل في أي لحظة ويجب أن يَبقينَ متجهزات لإنهاء أعمال المنزل خلال فترة قصيرة، وتتحمل المرأة هذه المسؤولية كاملة، ويظهر ذلك جلياً بقول إحدى السيدات مع التأكيد لجميع المشاركات على ذلك:" *بس تيجي المي عنا الأولوية لتعبئة الخزانات، بعدها بنصير نسابق مسابقة، ويلنا نغسل سجاد ولا شطف برا تنلحق قبل ما يسكروا المي.*"

6.3.3 الآثار الصحية

يشكل الجانب الصحي مصدراً لتخوف الأهالي ومستخدمي المياه في المنطقة، حيث يُجمع الأهالي على عدم صلاحية مياه الشرب وعدم إمكانية استخدامها للشرب؛ بسبب رائحتها وطعمها، وتكرار وجود حالات تسمم بسبب المياه، حيث يلجأ العديد إلى التزود بمصادر مياه غير مأمونة كالينابيع والعيون خاصة في فصل الصيف والتي تكون معرضة للتلوث بشكل أكبر؛ نتيجةً لسهولة وصول الحيوانات لها. وجميع المُشاركات أكدنّ من مُواجهتهنّ لعددٍ من المشاكل الصحية نتيجة لتلوث المياه وعدم صلاحيتها للإستخدام البشري، فيواجهنّ مشاكل جلدية وتساقط الشعر، إلى جانب مُعاناتهنّ من قضية الحفاظ على النظافة الشخصية وتحديداً في أوقات الدورة الشهرية والولادة وغيرها، ضمن أوقات مياه غير مُستقرة ومنظمة.

---

[28] معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2021، إحصاءات المرأة الأردنية للعام 2020، دائرة الإحصاءات العامة. http://dosweb.dos.gov.jo/ar/empuemp_2021q3/

[29] Javad Yoosefi Lebni et al., "Challenges and Opportunities Confronting Female-Headed Households in Iran: A Qualitative Study," BMC Women's Health 20, no. 1 (December 2020): 183, https://doi.org/10.1186/s12905-020-01046-x.

[30] علي النظامي، وكالة عمون، مياه الشرب في جرش تقتصر على شريحة محددة.

7 الخيارات والبدائل

بناءً على ما سبق، توصلت الورقة إلى عدد من التوصيات التي تهدف إلى تحسين واقع المياه في جرش مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، تمثلت التوصيات المُقترحة بالآتي:

أولاً: إدماج النوع الاجتماعي في قضايا المياه بالتعاون بين وزارة المياه والري واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والجهات المانحة والاستشاريين والجهات ذات العلاقة.

الهدف: تعزيز مفهوم الدمج الاجتماعي في الأطر المؤسسية والسياساتية والإستراتيجية المعمول بها في قطاع المياه في الأردن.

البرامج:

- زيادة مُشاركة النساء في قطاع المياه، وتحديداً المناصب القيادية والإدارية.
- مُراجعة كافة السياسات والخطط الاستراتيجية واللوائح المعمول بها في قطاع المياه من منظور مراعي للنوع الاجتماعي.
- إعداد دليل إرشادي وتوجيهي حول الآليات المُتفق عليها في إدماج النوع الاجتماعي.[31]
- إعداد نظام مُتابعة وتقييم مراعي للنوع الاجتماعي، وتحديداً في مجال جمع البيانات والمعلومات ووضع المؤشرات على صعيد المياه.
- تعزيز أطر التواصل والحوار وتبادل الخبرات بين الشركاء على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي في مجال النوع الاجتماعي وقضايا المياه.

مزايا وفرص التوصية المُقترحة:

- زيادة فرص النساء في الوصول إلى مواقع صنع القرار.
- ضمان مُراعاة الفروق واحتياجات الجنسين في قضايا المياه.
- بناء قُدرات موظفي قطاع المياه في مجال النوع الاجتماعي والآليات المتبعة في تحقيقه.
- لا تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة للتنفيذ.

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- تنفيذ التوصية يتطلب قدر عالٍ من التنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة.
- الفترة الزمنية الطويلة في تنفيذ الأنشطة، وتغيير الصورة النمطية الثقافية اتجاه النساء.

[31] دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه.
https://www.un.org/esa/sustdev/inter_agency/gender_water/resourceGuide_Arabic.pdf

ثانياً: رفع الوعي في دور النساء في إدارة وتوفير وحفظ المياه بالتعاون بين وزارة المياه والري واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والجهات ذات العلاقة.

الهدف: ترسيخ الرؤية المُراعية لدمج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية.

البرامج:

- توجيه بعض السياسات الحكومية من سياسات توفير المياه إلى سياسات إدارة المياه بالتشارك مع النساء.
- بناء قُدرات المجتمع المحلي - النساء والرجال معًا - في كيفية إدارة وتوفير المياه.
- عقد جلسات نقاشية مع النساء للتعرف على التحديات التي يواجهنها مع المياه، والتعرف على الحلول من وجهة نظرهنّ وبناءً على خبرتهنّ.
- تنفيذ حملات إعلانية بالتشارك مع ربات المنازل والجهات الإعلامية المُختلفة حول كيفية إدارة وحفظ وتوفير المياه.

مزايا وفرص التوصية المُقترحة:

- المُساهمة في استغلال الموارد المائية المتاحة، والعمل على التقليل من الهدر المائي.
- المساهمة في تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الموارد.

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- توسيع نطاق التهيئة البيئية للمدارس الحكومية في محافظة جرش بما يتناسب مع احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة.
- الرؤية الشمولية لكيفية إدارة الموارد المائية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المختلفة للنساء (العمر، الوضع الاجتماعي، مكان السكن، عدد الأطفال، الخبرة في مصادر المياه...)
- الفترة الزمنية والمبالغ المالية الكبيرة في تنفيذ البرامج.
- القدرة على التنسيق بين جميع المستويات للجهات ذات العلاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح النساء وحقوقهنّ.

ثالثاً: تطبيق التكنولوجيا في مجال المياه بالتعاون بين وزارة المياه والري ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والجهات ذات العلاقة.

الهدف: الحفاظ على المصادر المائية من أية اعتداءات، وزيادة سلامة مصادر المياه المكشوفة كالينابيع والعيون.

البرامج:

- إستخدام الأساليب التكنولوجيا الحديثة في رفع كفاءة الرّي وجودة المياه وتقليل الفاقد المائي.[32]

[32] الأرجنتين وتطبيق التكنولوجيا النووية على المياه:
https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/lrjntyn-ttbwq-ltknwlwjy-lnwwy-l-lmyh

- تركيب كاميرات مراقبة على خطوط المياه؛ لضمان ضبط الاعتداءات وعدم تكرارها.
- تفعيل نظام الشكوى الإلكتروني وبما يضمن الحفاظ على خصوصية المشتركين.

مزايا التوصية المُقترحة:

- تعيين وتحسين فرص الوصول إلى مصادر المياه المختلفة.
- إدارة قطاع المياه بشكل أكثر فعالية، وزيادة القدرة على تخزينها.
- العمل على الحد من الاعتداء على المياه بشكل فعّال، زيادة القدرة على ضبط الفاقد من المياه.

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- المبالغ المالية المرتفعة اللازمة للتنفيذ.
- التنفيذ يتطلب إعداد نظام مُتابعة ورقابة دوري على الأدوات التكنولوجية المُستخدمة.
- التنفيذ يتطلب خُبراء وفنيين في الأدوات التكنولوجية المستخدمة.

رابعاً: التوجه نحو مشاريع الحصاد المائي[33] على أسطح المنازل بالتعاون بين وزارة المياه والري والجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

الهدف: إيجاد مصادر مياه جديدة.

البرامج:

- العمل على تخصيص برنامج وطني خاص لدعم القطاع المائي، كصندوق دعم الطاقة للمنازل لتركيب أنظمة الخلايا والسخانات الشمسية نموذجاً.
- برنامج توعوي حول أهمية الحصاد المائي في مواجهة مشكلة المياه في الأردن.

مزايا التوصية المُقترحة:

- توفير مشاريع بديلة لحصول الأفراد على المياه بشكل مستمر.
- توفير مياه شرب مجانية ومستدامة.
- يتم تنفيذها باستخدام آليات وتقنيات بسيطة.

[33] للمزيد عن الحصاد المائي، عبر الرابط التالي:
https://alrai.com/article/10718237/محليات/الحصاد-المائي-استراتيجية-لتوفير-مياه-ري-مستدامة

تحديات تطبيق التوصية المُقترحة:

- تنفيذ التوصية يتطلب حصول أصحاب المنازل على دعم لإنشاء مشاريع الحصاد المائي، وتمكينهم علمياً وعملياً في كيفية تنفيذ مثل هذا النوع من المشاريع.

ما تقدم أعلاه، يؤكد على أن المياه والعوامل التي تؤثر على امدادها للمنازل تؤثر بشكلٍ مُباشر على النساء وعلى أوضاعهم اقتصادياً واجتماعياً وصحياً. لابد من بذل المزيد من الجهود البحثية والمؤسساتية والوطنية في تحسين واقع الإمداد المائي في الأردن وفي محافظة جرش تحديداً في ضوء مراعاة النوع الاجتماعي؛ لضمان تحسين أوضاع النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن | هاتف: ٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١+ | info@wana.jo
www.wanainstitute.org